

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-265247

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265247

المقامة

المستأنف  
المستأنف ضدها

من/ المتهم  
ضد/ النيابة العامة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2025/10/01م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم على القرار الابتدائي رقم (CSR-2025-265) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

" أولاً: إدانة المدعى عليه / ... (هوية وطنية رقم ... ) بالتهريب الجمركي.

ثانياً: إلزام المدعى عليه / ... (هوية وطنية رقم ... ) بغرامة تعادل مثلي قيمة المضبوطات.

ثالثاً: إلزام المدعى عليه / ... (هوية وطنية رقم ... ) بما يعادل قيمة وسيلة النقل المستخدمة والمعدة والمجهزة للتهريب.

رابعاً: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

خامساً: رد ما عدا ذلك من طلبات. "

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 1447/04/09هـ، الموافق 2025/10/01م، وفي تمام الساعة (03:14) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (CSR-2025-265) وتاريخ 2025/05/07م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-265247

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265247

#### الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إنه بتأمل اللجنة الجمركية الاستئنافية لطلب الاستئناف المقدم تبين عدم استيفائه للبيانات الواجب إيرادها عند تقديم طلب الاستئناف، وحيث نصت المادة (الثامنة والأربعون) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: " تطبق القواعد على جميع إجراءات الدعوى. وفيما لم يرد فيه نص، تطبق الدوائر ما نص عليه في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، واللوائح والقرارات الصادرة في شأنها، وذلك بما لا يخالف طبيعة الدعوى، وبما لا يتعارض مع اختصاصات الدوائر، وصلاحياتها، وطبيعة عملها."، وما ورد في الفقرة (1) من المادة (188) من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على أنه: "يحصل الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق، بمذكرة تودع لدى إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم، مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه، ورقمه، وتاريخه، والأسباب التي بني عليها الاعتراض، وطلبات المعترض، وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض."، واستناداً إلى ما تضمنته الفقرة (1) من المادة (188) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية من أن على المعترض أن يضمن مذكرة الاعتراض بياناته وبيانات الخصوم وفق المادة (41) من نظام المرافعات، وأن عليه أن يوقع على كل ورقة من ورقاتها، وحيث إنه بمراجعة لائحة الاستئناف المقدمة من المستأنف تبين خلوها من اسم وصفة من قدمها، وحيث إن خلو الاستئناف من اسم وصفة من قدمه يتعذر معه التحقق من أنه صادر ممن له حق طلب الاستئناف، لاسيما وأن مقدم طلب الاستئناف قد كرر في أكثر من موضع في لائحته المقدمة استخدام عبارة (موكلي)، مما يزيد الغموض حول مقدم الطلب، وحيث جرى الطلب بتاريخ 2025/07/20م من مقدم طلب الاستئناف إعادة إرفاق لائحة الاستئناف موقعه مع بيان الاسم والصفة النظامية، وإرفاق مستندات التمثيل إلا أنه لم يتجاوب، وهو ما يُعد مخالفاً لما استقر عليه العمل القضائي من ضرورة تحديد هوية وبيانات المستأنف في لائحة الاستئناف، الأمر الذي يترتب عليه عدم قبول الاستئناف شكلاً، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-265247

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265247

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويعدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.